الأمم المتحدة S/2013/26*

مجلس الأمن

Distr.: General
11 January 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدمٌ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٠ (٢٠١١)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وطلب إليّ تقديم تقرير كل ستة أشهر عن الحالة في غينيا – بيساو، وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار وولاية المكتب. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ (S/2012/554). وترد المعلومات ذات الصلة بتنفيذ القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) في تقريري المؤرخين ١٢ أيلول/سبتمبر (S/2012/704) و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/887).

ثانيا – التطورات الرئيسية في غينيا – بيساو

ألف – التطورات السياسية

٢ – شهدت الفترة قيد الاستعراض إجراء مفاوضات بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان والرئيس الانتقالي، وهو ما بعث الأمل في التوصل إلى ترتيب سياسي أكثر شمولا يؤدي إلى استعادة النظام الدستوري. غير أن ذلك الأمل تبدد بسبب التدهور الأمني الخطير والانتهاكات الجسيمة لسيادة القانون وحقوق الإنسان اللذين أعقبا الأحداث التي وقعت في منطقة قاعدة بيسالانكا الجوية في بيساو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

210113 160113 13-20519 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق أعضاء البرلمان بالإجماع على تمديد ولاية الجمعية الوطنية. وصادقوا أيضا على قرار ينص على جملة أمور، منها (أ) اعتماد ميثاق الانتقال السياسي والاتفاق السياسي اللذين وقع عليهما المجلس العسكري وسبعة عشر حزبا سياسياً في ١٦ و ١٨ أيار/مايو، على التوالي، رهنا بإدخال تنقيحات عليهما؛ (ب) إنشاء لجنة برلمانية لاستعراض الوثيقتين السالفتي الذكر وصوغ الميثاق الانتقالي لنظام الحكم يكون بمثابة الإطار الجديد لإعادة إرساء النظام الدستوري؛ (ج) طلب تقديم اللجنة البرلمانية تقريرها وتوصياتها إلى الجلسة العامة للجمعية الوطنية، وذلك في غضون ٣٠ يوما من إنشائها. وقد أنشأ رئيس البرلمان اللجنة المذكورة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وتضم اللجنة ١١ عضوا اختيروا من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان، و ٥ مستشارين قانونيين وموظفين إداريين. ودعت اللجنة إلى المشاورات الأحزابَ السياسية في البلد، وعددها ٣٧ حزبا، والمجتمع المدني والمؤسسة العسكرية. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبلغت اللجنة الشركاء الدوليين أنها ستقدم الصيغة الأولى من الميثاق الانتقالي لنظام الحكم قبل نهاية كانون الثاني/يناير لمواصلة التشاور بشأنها قبل عرضها على الجلسة العامة للجمعية الوطنية. وفي ٥ كانون الأول/ ديسمبر، انتخب البرلمان القاضي روي نينيه، الذي رشحه الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، رئيسا للجنة الوطنية للانتخابات، والقاضي باولو سانها رئيسا للمحكمة العليا.

٤ - وقد رحبت الجهات الفاعلة السياسية عموما بهذه التدابير التي اتخذتها الجمعية الوطنية، باستثناء منتدى الأحزاب السياسية، الذي يدعم الترتيبات الانتقالية السارية. وطعن المنتدى في إنشاء اللجنة البرلمانية المعنية باستعراض الوثيقتين الإطاريتين للعملية الانتقالية وفي انتخاب القاضي نينيه رئيسا للجنة الانتخابية الوطنية. ويبدو أن هذه المسألة قد حُلت في اجتماع عُقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وضمّ الرئيس الانتقالي وأعضاء المنتدى والحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية والمؤسسة العسكرية. ولكن القاضي نينيه استقال من منصبه، في رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، معتبراً أن الخلافات القائمة قد تجعل من توليه رئاسة اللجنة مصدرا لعدم الاستقرار.

٥ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انتخب الحزب الجمهوري لتحقيق الاستقلال والتنمية أفونسو تي زعيما له، واختار حزب التجديد الاجتماعي ألبيرتو نامبيا رئيسا له في أعقاب سحب ترشيح الرئيس السابق، كومبا يالا.

٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر ورقة سياسات بشأن الانتقال السياسي، شدد فيها على جملة أمور، منها

أهمية الانتهاء من وضع خارطة للدوائر الانتخابية وتحديث سجل الناخبين يدوياً أو بيومترياً، وذلك لكفالة احترام الإطار الزمني المحدد باثني عشر شهرا والذي وضع بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأعرب الحزب عن استعداده لتمديد الفترة الانتقالية لفترة أقصاها ستة أشهر إن لزم الأمر، طالما كان هناك إطار زمني محدد وواقعي لإجراء الانتخابات. والتزم الحزب بالانخراط في حوار حقيقي من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري ودعا إلى إنشاء محكمة خاصة للتحقيق في جميع قضايا العنف السياسي التي لم يبت فيها بعد. وفي الختام، ذكر الحزب أن حل الأزمة يقتضي ما يلي: (أ) إجراء حوار شامل للجميع؛ (ب) تشكيل حكومة واسعة التمثيل تنبثق عن البرلمان؛ (ج) مواءمة مواقف الشركاء الدوليين؛ (د) إقامة حوار بين السلطات الوطنية وممثلي المجتمع الدولي.

٧ - واستمرت حوادث الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، تعرض خوسيه كارلوس ماسيدو، وهو نائب برلماني سابق ينتمي إلى الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، للضرب والاعتقال من قبل أفراد عسكريين في مانسابا، بمنطقة أويو، لاتهام الجيش له بالتآمر مع رئيس الوزراء المقال كارلوس غوميس جونيور على التخطيط لانقلاب. ويزعم أن السيد ماسيدو يتلقى منذ الإفراج عنه، تهديدات من الجيش باغتياله. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قام أفراد عسكريون وحراس مدنيون بضرب المدعي العام السابق إدموندو منديس في كاشيو. ولم يتم التحقيق في هاتين القضيتين حتى الآن. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أدان ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدى اتصال المكتب به للتحري عن الموضوع، هذه الانتهاكات وشدد على ضرورة أن يعمل الشركاء معا لمنع تكرار أعمال من هذا القبيل. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ذكر المتحدث العسكري خلال مؤتمر صحفي أن الجيش سيعزز الحوار مع المواطنين في عام ٢٠١٣ لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان وتحسين صورة القوات المسلحة.

٨ - وفي غضون ذلك، عرض نهامادجو، الرئيس الانتقالي، في الخطاب الذي وجهه للشعب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بمناسبة حلول العام الجديد، تقييماً إيجابياً للأشهر الثمانية التي مرت منذ بدء تنفيذ العملية الانتقالية. وعرض أيضاً خطته الرامية إلى الشروع في وضع خارطة طريق لتحقيق المصالحة تقوم على إجراء مشاورات على نطاق البلد مع السكان، بمن فيهم مهاجرو الشتات، وذلك من خلال إجراء حوار مفتوح وصريح وشامل للجميع. وأعرب كذلك عن التزامه والتزام الجمعية الوطنية والحكومة الانتقالية بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على النحو المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي.

باء – الانتخابات

٩ – في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أقرت الجمعية الوطنية مشروع تعديل لقانون تسجيل الناخبين يطلب إلى اللجنة الانتخابية الوطنية تنظيم العملية الانتخابية برمتها وتوجيهها وتنفيذها وإدارتها. ويسمح القانون أيضاً بتسجيل الناخبين يدوياً وبيومترياً. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للانتخابات بعثة تقييم مشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بأن الانتخابات لم يعد من الممكن عملياً إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بسبب التأخير والافتقار إلى الموارد المالية وعدم اتضاح كيفية تحديث سجل الناخبين الوطني.

جيم – سيادة القانون والتطورات في القطاع الأمني

١٠ – أدى استمرار انعدام السيطرة والرقابة المدنيتين على القوات المسلحة إلى تدخل الجيش بصورة منهجية في العملية السياسية وفي إدارة مؤسسات الدولة. ومما يدل على هذا الواقع مشاركةُ الجيش بكثرة في اجتماعات مجلس الوزراء والبيانات العامة التي يصدرها. وفي الوقت نفسه، أكد وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية، اللواء سلستينو كارفالهو، مجددا الالتزام بتسريع وتيرة تسريح أفراد الجيش الذين لا يستوفون معايير الاستمرار في الخدمة في القوات المسلحة في إطار القوانين السارية والخطط القائمة. وهو يعتزم أيضا، بناء على ذلك، تشكيل لجنة متابعة لشؤون صندوق المعاشات التقاعدية لأفراد أجهزة الدفاع والأمن.

١١ – وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وبعد اجتماع عقدته القيادة العسكرية، حدد المتحدث باسم القوات المسلحة، العقيد دابا نا والنا، في خطاب عام بمناسبة نهاية السنة، الأولويات العسكرية لعام ٢٠١٣، وهي: (أ) مكافحة الاتّجار بالمخدرات؛ (ب) الانخراط في حوار دائم مع المواطنين؛ (ج) تعزيز التطوير المهني لأفراد الجيش، ولا سيما تنفيذ التشريع العسكري الذي ينظم تعليم الأفراد العسكريين وتدريبهم؛ (د) إنشاء مدرسة عسكرية لضباط الصف واستئناف التعاون العسكري التقني مع الاتحاد الروسي والصين وكوبا. وقال أيضاً إن الجيش يعتزم إنجاز تعداد الأفراد العسكريين لإتاحة تجنيد الشباب في إطار عملية إصلاح القطاع الأمني. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو إلى القوام المأذون به البالغ ٦٧٧ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وأفراد الدعم اللوجستي بعد وصول سرية آلية من نيجيريا قوامها ١٦٦ فردا.

دال – التطورات الاجتماعية والاقتصادية

١٢ – خلافا للتوقعات الأولية لعام ٢٠١٢ التي قدرت تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٤,٥ في المائة، يُتوقع أن يكون النمو الاقتصادي أقل من ١ في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب انقلاب ١٢ نيسان/أبريل وإلى انخفاض حجم صادرات الكاجو وتدني أسعاره. فقد تم تصدير ٠٠٠ ١٠٥ طن فقط من جوز الكاجو بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، مقابل تصدير ٠٠٠ ١٦٦ طن في عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، انخفضت الاستثمارات العامة بشكل ملحوظ، وشهد قطاعا التشييد والخدمات تباطؤا كبيرا.

١٣ – وبقي مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على موقف تعليق كل من التعاون الإنمائي والدعم المقدم للميزانية، في حين واصل شركاء إنمائيون آخرون تقديم مساعدة محدودة. وكان هذا سبباً في انخفاض المعونة المقدمة للاستثمارات العامة في عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٥ في المائة على وجه التقدير، الأمر الذي كان له أثر شديد على الأحوال المعيشية لفئة ضعيفة أصلا من السكان. ومع ذلك، أعلن البنك الدولي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر أنه بصدد استئناف مشاريعه في القطاع الاجتماعي.

١٤ – وحددت الحكومة الانتقالية فجوة مالية في ميزانية الدولة بلغت ٢٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). وحتى الآن، تلقت هذه الحكومة مبلغا قدره ٢,٧٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومبلغا قدره ٥,٣ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (١٠,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) من نيجيريا لدعم الميزانية. وإضافة إلى ذلك، قدمت كوت ديفوار بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة). ورغم العجز في الميزانية، فقد تمكنت الدولة من دفع المرتبات حتى الآن. ومع ذلك، شُنت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية إضرابات في قطاع الخدمة العامة بشأن متأخرات الرواتب والمستحقات وظروف العمل، وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والعدل.

١٥ – وقد تبين من رصد برنامج الأغذية العالمي لأسعار المواد الغذائية الأساسية في أسواق العاصمة وفي مناطق ريفية مختارة وجود ارتفاع كبير، وخاصة في ما يتعلق بالأرز، بزيادة كلية نسبتها ٤٠ في المائة في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومنذ أيلول/سبتمبر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقدم الدعم إلى وزارة الصحة في إجراء دراستين استقصائيتين على الصعيد الوطني بغية تقييم مدى انتشار الملاريا،

ولتقييم الحالة الغذائية للأطفال دون سن الخامسة والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة. وستكون هاتان الدراستان الاستقصائيتان مفيدتين في تحديد الأولويات الرئيسية في مجالي السياسات والتشغيل من أجل التصدي لهذين السببين الرئيسيين لحالات الاعتلال والوفاة دون سن الخامسة.

١٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الصحة رسميا تفشي وباء الكوليرا وطلبت الدعم من منظمة الصحة العالمية لتفعيل وتنفيذ خطة طوارئ للتصدي لوباء الكوليرا. ووصل تفشي الوباء إلى ذروته أثناء الأسبوع الذي يبدأ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث أُبلغ عن ٣٨٢ حالة جديدة. وسُجّل حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ما مجموعه ٣ ١٤١ حالة إصابة بالوباء، وما مجموعه ٢٢ حالة وفاة منذ بدء انتشار هذا الوباء في أواخر آب/أغسطس. وإجمالا، كانت العاصمة بيساو والمناطق المحيطة بها أكثر المناطق تضررا، حيث سُجل فيها ٨٥ في المائة (٦٥٨ ٢ حالة) من مجموع الحالات المسجلة. وفي الوقت نفسه، عملت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية المحلية، مع وزارة الصحة في ما تبذله من جهود للوقاية من وباء الكوليرا والتصدي له.

١٧ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم لإجراء استعراض للتشريعات القائمة المتعلقة بحماية الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تنظيم حلقة عمل وطنية عقدت في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في بيساو، بهدف التصدي لحالات الوصم بالعار والتمييز. وستُقدم تعديلات إلى الجمعية الوطنية لإدخالها على هذه التشريعات في عام ٢٠١٣. وأُجريت على صعيد البلد في آب/أغسطس دراسة لتحديد الأقليات ذات الخصوصية الجنسية والمزاولين لتجارة الجنس، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستتيح هذه الدراسة وضع وتنفيذ برامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تستهدف الفئات الضعيفة، بهدف الحد من عدد الإصابات الجديدة بالفيروس.

١٨ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، غرق قارب حُمل أكثر من طاقته وعلى متنه ما يزيد عن ١٠٠ راكب وكان متوجها من بولاما إلى بيساو، مما أسفر عن وفاة ٣٥ شخصا تأكدت وفاتهم. وأُعلن عن فترة حداد مدتها يومان، ودعت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو مكتب المدعي العام إلى الشروع في إجراء تحقيق جنائي ضد مالك القارب والسلطات المسؤولة.

ثالثا – تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

ألف – الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم لإجراء الحوار السياسي الشامل وتحقيق المصالحة الوطنية

١٩ – في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بدعم تنظيم حلقة عمل للتأمل والتدريب على السلام وحل النزاعات والتغيير، لصالح زعماء دينيين مسيحيين ومسلمين. وبحثت حلقة العمل أيضاً المسألة الجنسانية ودورها في حل النزاعات، ودور الجماعات الدينية في تيسير الحوار وأهمية آليات التنسيق. وشارك في الحلقة أيضا ميسرون من المنظمة غير الحكومية الوطنية المعروفة باسم ”صوت السلام“ (*Voz di Paz*). وسيبدأ تنفيذ ما صدر عن حلقة العمل من توصيات، تشمل برنامجا لبناء القدرات، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل، في شراكة مع المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بعقد مؤتمر بشأن الانتقال السياسي بمشاركة من مختلف الجهات المعنية الوطنية.

باء – تقديم الدعم إلى الشرطة والأمن الداخلي ونظام العدالة الجنائية

٢٠ – في الفترة الممتدة من ٣ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لعقد دورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع لصالح ١٤ قاضيا ومدعيا عاما، ركزت على مسائل الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والجرائم البيئية، والتحقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتقديم الدعم لتنظيم ندوة عن العدالة الجنائية العسكرية والعدالة الجنائية العامة عُقدت في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقام المشاركون، الذين كان منهم مسؤولون مدنيون إضافة إلى ضباط عسكريين يعملون في قطاع العدالة، بتقديم توصيات تهدف إلى مواءمة منظومتي العدالة الجنائية العامة والعدالة الجنائية العسكرية مع مؤسسات الدولة ذات الصلة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل والمحكمة العليا على نحو رسمي بإصدار مجلد جامع للقوانين الجنائية في ٥٥٠ صفحة، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية وصول الجهات الفاعلة القضائية إلى التشريعات.

٢١ – وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل برعاية تنظيم المنتدى الوطني السنوي الثاني المعني بالعدالة الجنائية في الفترة الممتدة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر هذا الحدث ٨٥ مشاركا من أجهزة القضاء، والشرطة والادعاء المدني والادعاء العسكري. وأصدر هذا المنتدى مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك:

(أ) التدريب المستمر للموظفين؛ (ب) تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ (ج) تنقيح قانون الإجراءات الجنائية؛ (د) توفير الموارد المادية والمالية؛ (هـ) تعزيز القدرات المؤسسية للوحدة الوطنية المعنية بالاستخبارات المالية وللمحاكم التجارية؛ (و) تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والتقليدية لمكافحة ممارسة ختان الإناث؛ (ز) تصميم ووضع آليات لمعايير تتبع تُستخدم في رصد القُصَّر المخالفين للقانون.

٢٢ - وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتقديم المساعدة إلى النظراء الوطنيين لكي يتسنى لهم وضع استراتيجية شاملة لتدريب مؤسسات الشرطة والأمن، وعقد المكتب سلسلة دورات تدريب رسمية تراوحت مدة كل منها بين يومين وستة أسابيع في مدينتي بيساو ومانسوا وفي منطقة بافاتا، غطت جميع جوانب عمل الشرطة وأعمال الأمن الداخلي. واستفاد أكثر من ٥٠٠ متدرب بصورة مباشرة من هذا التدريب. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أقام المكتب أيضا تدريبا في مجال حقوق الإنسان لصالح ضباط شرطة يعملون في جهاز الشرطة المعني بحفظ النظام العام في بيساو وفي منطقتي بافاتا وغابو. وإضافة إلى ذلك، قام أفراد الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة المتكامل بتقديم التدريب والتوجيه أثناء العمل إلى نظرائهم الوطنيين العاملين في مجال إنفاذ القانون، وواصلوا تقديم الدعم إلى المديرية الفرعية المعنية بالشؤون الجنسانية في جهاز شرطة حفظ النظام العام. وعلاوة على ذلك، قام المكتب بتوفير الدعم التقني لمؤسسات الشرطة والأمن لتصميم ووضع لائحة موحدة شاملة.

٢٣ - وأجريت جولة ثانية من عملية الفحص والتأهيل في ما يتعلق بجهازي الشرطة والأمن الداخلي في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لفحص ٣٤٦ فردا عادوا من التدريب في أنغولا، وكذلك لفحص أفراد من جهاز الشرطة البحرية وشرطة مصائد الأسماك، وأفراد معينين حديثا في وزارة الداخلية في أعقاب انقلاب ١٢ نيسان/أبريل. وبناء على طلب من وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل أيضا بتقديم الدعم لكي يتسنى الإسراع في بدء المرحلة الأولى من عملية الفحص والتأهيل في مؤسسات وزارة الدفاع. ومن شأن هذه العملية، التي بدأت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر والتي من المقرر لها أن تنتهي في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أن توفر للمؤسسة العسكرية قاعدة بيانات إلكترونية محدَّثة ستُشكل موردا هاما في مبادرات إصلاح قطاع الأمن مستقبلا، وستتضمن البيانات المستمدة من تعداد الأفراد العسكريين الذي بدأته البعثة التقنية الأنغولية لإصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠١١، وكذلك بيانات عام ٢٠٠٨ التي جُمعت في إطار مشروع يدعمه الاتحاد الأوروبي. وحتى الآن، جرى تحديث سجلات ١٢٥ ٤ فردا

من الأفراد العسكريين الإناث والذكور. ومن المقرر القيام في المستقبل بتدريب مجموعة مختارة من الأفراد.

٢٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقديم الدعم في وضع رؤية لمعهد الدفاع الوطني وتوضيح رسالته وتحديد نظامه وأهدافه. ويهدف المعهد إلى الإسهام في بناء القدرات الوطنية وتعزيز الحوار بين الأجهزة المدنية والأجهزة العسكرية والتركيز على مسألة الرقابة المدنية على مؤسسات الأمن والدفاع.

٢٥ - وبمناسبة يوم الأمم المتحدة الذي يصادف ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بمساعدة جهاز الشرطة المعني بحفظ النظام العام في تنظيم يوم مفتوح احتفالا بالذكرى السنوية الأولى لإنشاء مركز الشرطة النموذجي في بايرو ميليتار والبداية الرسمية للعمل بأسلوب حفظ الأمن في المجتمعات المحلية. وشملت الأنشطة عقد حلقة نقاش بين ممثلي المجتمع المحلي في بايرو ميليتار والشرطة بشأن التغييرات في العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية في العام المنصرم. واتفق المشاركون على أن هذه العلاقات قد تحسنت، وأن ذلك أفضى إلى انخفاض كبير في حدة التوتر، مما يشير إلى أن مفهوم حفظ الأمن الذي بدأ العمل به حديثا أخذ يؤتي ثماره، وينبغي تكراره على الصعيد الوطني. وانطلق العمل في إجراء دراسة استقصائية عن تصور المجتمع للأمن، ومن المتوقع أن توفر هذه الدراسة مزيدا من التحليل لمفهوم حفظ الأمن في المجتمعات المحلية. وبالمناسبة نفسها، سُلِّمت مركبة شرطة إلى مركز الشرطة النموذجي، بتمويل من الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

٢٦ - وفي الفترة الممتدة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتنظيم دورة تدريبية متقدمة في مجال إدارة التحقيقات الجنائية في بيساو لما مجموعه ٣٤ متدربا من وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والمكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والشرطة القضائية، وشرطة حفظ النظام العام، والحرس الوطني، وقاض من المحكمة الجنائية. وتناولت هذه الدورة الإطار القانوني وإدارة القضايا وأساليب التصرف في مسرح الجريمة، والتحقيق في قضايا غسل الأموال، وقنوات التعاون بين الشرطة الوطنية والشرطة الدولية.

٢٧ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المراكز الأربعة لتقريب العدالة التي أُنشئت في مناطق بيساو وكاشيو وأويو، بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم

المساعدة القانونية والمشورة وخدمات المعلومات بالمجان إلى أكثر من ٥٧٠ مستفيدا، من بينهم ٢٤ في المائة من النساء. وتتعلق معظم القضايا التي جرى تناولها بالأراضي والممتلكات، وقانون العمل، وقضايا الأسرة، والعنف المترلي، وإساءة استعمال السلطة. واضطلعت هذه المراكز بتنفيذ أنشطة للتوعية بالمسائل المتعلقة بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان، وبتنظيم دورات للتوعية بقوانين حقوق الطفل وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والاحتجاز غير القانوني، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، استهدفت أكثر من ٨ ٥٠٠ مستفيد، من بينهم ٤٧ في المائة من النساء. وجرى أيضا توعية الزعماء التقليديين بضرورة احترام معايير حقوق الإنسان في عمليات صنع القرار عن طريق أفرقة مناقشة مواضيعية.

جيم – تنسيق عملية إصلاح قطاع الأمن

٢٨ – واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل دعم الجهود التي تُبذل على الصعيدين الوطني والدولي لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون. وفي هذا السياق، دعمت البعثة الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن في صياغة مذكرة مفاهيمية لتحديث الخطط الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون التي تشمل المشاركة والانخراط وتولي مقاليد الأمور، على نطاق واسع، في ما يتصل بالمؤسسات الوطنية المعنية. وكذلك فقد أيَّد مكتب الأمم المتحدة المتكامل المبادرات الرامية إلى تفعيل الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية، بما في ذلك عن طريق التدريب، وصيانة مرافق الأمانة وتوفير اللوازم المكتبية.

دال – الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام

٢٩ – كان الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام الذي عُقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر في جنيف، قد أعلن رسميا أن غينيا – بيساو قد أوفت بالتزاماتها بموجب المادة ٥ من الاتفاقية. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، قامت غينيا – بيساو وشركاؤها بتغطية ٥٠ منطقة مزروعة بالألغام، تمثل ما مجموعه ٦,٥ ملايين متر مربع. واستفادت غينيا – بيساو من الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الشريك الإنمائي الرئيسي، ومن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. غير أن مهام لتطهير مناطق المعارك لا يزال يتعين إنجازها، إذ يتعين على الحكومة الانتقالية أن تعالج ما قد يكون قد بقي من تلوث بالألغام.

هاء – أنشطة رصد حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحمايتهما وتعزيزهما وبناء القدرات المتعلقة بهما وتعميم مراعاتهما

٣٠ – في تموز/يوليه ٢٠١٢، أشار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في استعراض أجراه إلى أن قوات الدفاع والأمن لا تزال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها الاغتيالات بدوافع سياسية، مع الإفلات التام من العقاب، الأمر الذي يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام إصلاح قطاع الأمن على نحو فعال في البلد.

٣١ – وفي سياق التعريف بحقوق الإنسان في صفوف القوات المسلحة، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون الوثيق مع نظرائه الوطنيين، بوضع واعتماد الصيغة النهائية لدليل تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان. وبعد بضعة أشهر من الانقطاع، استأنف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في أيلول/سبتمبر برامج إذاعية تُبث مرتين أسبوعيا عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قام المكتب بتدريب ١٤٠ منسقا لشؤون حقوق الإنسان على صعيد المجتمعات المحلية في مناطق بافاتا وكانشونغو وغابو وساو دومينغوس ليكتسبوا القدرة على التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والإبلاغ عنها، وذلك بوصفهم جزءا من شبكة وطنية لرصد حقوق الإنسان. واستكمل هذا التدريب بحلقة عمل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان نُظِّمت بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في بيساو، وخاصة مجموعات الشباب.

٣٢ – وفي ٢٣ تموز/يوليه، ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان معهد المرأة والطفل في تنظيم دورات للتدريب والتوعية في مدينة مانسوا ومنطقة بافاتا في ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني وحماية حقوق المرأة. ونُظِّمت أيضا دورات تدريبية مماثلة في بيساو حضرها أكثر من ٣٠ مشاركا من منظمات المجتمع المدني وممثلون عن وزارات الصحة والتضامن الاجتماعي والعدل والدفاع والداخلية. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا بدعم إنشاء شبكات إقليمية تُعنى بتتبع حالات العنف الجنساني في بيساو وفي منطقتي بافاتا وكاشيو، وذلك في إطار مذكرة تفاهم وقع عليها كل من حكومتي غينيا – بيساو والبرازيل وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١.

٣٣ – وفي الفترة الممتدة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ١٦ آب/أغسطس، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتنظيم تدريب في موضوع النساء في السياسة العامة حضرته نساء يمثلن الأحزاب السياسية والصحافة والنقابات والمنظمات النسائية. وكان الهدف هو بناء مزيد من التماسك في ما بين الجماعات النسائية ودعاة المساواة بين الجنسين وتعزيز المهارات

لزيادة المشاركة الفعالة في مجالي النشاط السياسي والسياسات الرسمية. ووُضع دليل للتدريب في نهاية الدورة التدريبية.

٣٤ - وفي يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم حلقة عمل لصالح ١٤ مُدرِّبة ينتمين إلى منظمات نسائية من المجتمع المدني لإطلاعهن على كيفية استخدام الدليل المتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبعد ذلك، قامت هؤلاء المدربات بتدريب ٢٠ سيدة من القيادات النسائية المحتملة في كل منطقة من مناطق غينيا - بيساو الثماني. وكان الهدف من هذا التدريب هو تحقيق مزيد من التماسك في ما بين القيادات النسائية وتعزيز مشاركة النساء في مجالي النشاط السياسي والسياسات الرسمية.

٣٥ - وفي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتقديم الدعم إلى تحالف محلي لمنظمات غير حكومية عقد مؤتمرا لوضع حد لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في غينيا - بيساو والتحالف الإسلامي لمناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. واختتم المؤتمر أعماله بإصدار إعلان يدعو إلى حظر هذه الممارسة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، قام فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بحقوق الإنسان، بتقديم الدعم إلى وزارة العدل في مسعاها لتوزيع الأحكام وتدابير الإنفاذ الواردة في القانون الذي يجرم تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث وقانون مكافحة الاتجار بالبشر على ٥٠ جهة من الجهات المعنية، منها السلطات الإدارية، والموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، وموظفو التعليم والصحة، والزعماء الدينيون والزعماء التقليديون، والمنظمات غير الحكومية، في منطقة بولاما، وجزر بيجاغوس. وكانت حملةٌ للتوعية والتحسيس بشأن العنف الجنساني وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قد نُظمت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، في منطقتي بافاتا وغابو.

٣٦ - وفي الفترة الممتدة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بإرسال بعثتين ميدانيتين لتقييم حالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي ساو دومينغوس وأرخبيل بيجاغوس. وتوصلت البعثتان إلى نتيجة مفادها أن معظم الجزر في بيجاغوس لا توجد بها مستشفيات ولديها مرافق محدودة للعلاج الطبي. وبصفة خاصة، فإن مرافق رعاية صحة الأم والطفل غير كافية. ويعود سبب كثرة الأمراض المنقولة عن طريق المياه إلى رداءة المياه وسوء نوعيتها. وتوصلت البعثتان أيضا إلى أن هاتين المنطقتين

ليس بهما إمدادات بالطاقة الكهربائية ولا وسائل للنقل العام، وأن الطرق لا تكون سالكة إلا في الموسم الجاف. ولا يوجد سوى عدد غير كافٍ من المدارس والمعلمين لتقديم الخدمات التعليمية للسكان. وفي كاشيو، لوحظ ارتفاع في انتشار العنف الجنسي والجنساني، والزواج المبكر والزواج القسري وحالات التوتر العرقي المرتبط بسرقة الماشية. وفي الوقت نفسه، يتولى جهاز شرطة حفظ النظام العام مهمة إقامة العدل على نحو اعتيادي في غياب محاكم تتولى هذه المهمة.

٣٧ - وكانت غينيا - بيساو من بين البلدان الخمسة التي وافقت، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، على التزامات باريس لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة.

واو - دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

٣٨ - في تموز/يوليه، عززت اليونيسيف تعاونها مع شرطة الحدود والأوصياء والشركاء من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات ''أصدقاء الطفل'' (*Amigos da Criança*)، و ''الشباب الإسلامي'' (*Juventude Islâmica*)، و ''أنقذوا الأطفال المتسولين'' (*SOS Talibé Crianças*)، وذلك بهدف تحديد هوية ضحايا الاتجار والأطفال المتسولين وإنقاذهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم لم شمل ٦٢ طفلا مع أسرهم في مناطق بافاتا وغابو وكينارا.

٣٩ - وعقب التعليق المؤقت لثلاثة من المشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو نتيجة للانقلاب الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، تجرى الأنشطة الرامية إلى دعم المؤسسات التي تتولى التحقيقات الجنائية على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة القيود المالية. وفي هذا السياق، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدة دورات تدريبية لبناء القدرات بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، وذلك في حلقات عمل نظمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لأفراد الشرطة وإنفاذ القانون. وبشكل مشترك، أرسل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل بعثات لتقصي الحقائق إلى جنوب وغرب البلد وجزر بيجاغوس، بهدف تقييم مدى قابلية حدود البلد للاختراق والوقوف على نقاط ضعفه التي تستغلها جماعات الجريمة المنظمة لتنفيذ عمليات الاتجار بالكوكايين.

٤٠ - وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا التابع لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، إضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بمواصلة توفير المساعدة التقنية والمالية واللوجستية إلى الوحدة المعنية بالجرائم العابرة للحدود الوطنية التي أنشئت للتصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في البلد. وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، قدمت هذه الجهات التدريب اللازم لبناء قدرات ضباط التحقيق بهدف تعزيز فعالية ما تبذله الدولة المضيفة من جهود في مجال حفظ الأمن وتحسين التعاون الدولي في مجال الشرطة، ولا سيما مع الوحدات الأخرى المعنية بالجرائم العابرة للحدود في المنطقة. وفي الوقت نفسه، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للوحدة المعنية بمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ومجلس إدارة الوحدة، بهدف تعزيز العمل الجماعي بطرق منها توفير مهارات تكنولوجيا المعلومات وتعليم اللغة الفرنسية والتوجيه أثناء العمل. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تدريبا يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب للقضاة وموظفي إنفاذ القانون.

زاي - دعم أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٤١ - ظل تنفيذ المشاريع في إطار حافظة صندوق بناء السلام معلقا أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ٦ آب/أغسطس، أعرب مكتب دعم بناء السلام عن اعتزامه أن يعيد النظر كل ثلاثة أشهر في قراره تعليق هذه المشاريع، في ضوء تطور الحالة السياسية، وبتنسيق وثيق مع لجنة بناء السلام. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس تشكيلة غينيا - بيساو الدعوة إلى رئيس الوزراء المخلوع والرئيس المؤقت المخلوع لكي يُحيطا التشكيلة علما بآخر التطورات في غينيا - بيساو، وذلك على هامش الجمعية العامة.

حاء - التعاون الإقليمي والشراكات وتعبئة الموارد

٤٢ - تمشيا مع المقررات المتخذة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، ترأست مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا تشاوريا عقد في أديس أبابا في ١ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة الحالة في غينيا - بيساو. وحضر الاجتماع ممثلون عن كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فضلا عن ممثلي السلطات المخلوعة. ولم تشارك سلطات الأمر الواقع. واتفق الشركاء الدوليون في هذا الاجتماع على تحديد اختصاصات بعثة تقييم مشتركة من المقرر إيفادها إلى غينيا - بيساو لتضطلع بتقييم الكيفية التي يمكن بها للشركاء الدوليين أن يساعدوا غينيا - بيساو على استعادة النظام الدستوري.

٤٣ - وأُوفدت البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تحت قيادة مدير شؤون السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي إلى بيساو في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وتتمثل أهداف البعثة، في جملة أمور، في ما يلي: (أ) تقييم الحالة السياسية والأمنية؛ (ب) دراسة الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتكررة في غينيا - بيساو؛ (ج) استكشاف سبل بناء توافق في الآراء في ما بين المنظمات المشاركة بشأن سبل المضي قدما؛ (د) تيسير صياغة مجموعة من التوصيات بشأن الكيفية المثلى التي يمكن بها لهذه المنظمات أن تعمل معا لمساعدة غينيا - بيساو للتغلب على التحديات التي تعترضها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة؛ (هـ) تقديم توصيات بشأن إنشاء آلية ملائمة للمتابعة. واجتمعت البعثة، في إطار تصريف أعمالها، مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية السياسية والعسكرية، بما في ذلك سلطات الأمر الواقع والمجتمع المدني والشركاء الدوليون. وسيُناقش ما توصلت إليه البعثة من نتائج وما أصدرته من توصيات في اجتماع يعقده الاتحاد الأفريقي على هامش دورته العادية العشرين، المقرر عقدها من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

طاء - التكامل في منظومة الأمم المتحدة

٤٤ - أدى الاستقطاب السياسي الذي أعقب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل إلى منع مكتب الأمم المتحدة المتكامل من تحقيق الإنجازات الرئيسية التي كان مقررا تحقيقها في عام ٢٠١٢. وأُرجئ ما كان مقرراً من تنقيح للدستور، كما أُرجئت الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأُرجئ اجتماع مائدة مستديرة للمانحين لتعبئة الموارد بهدف تنفيذ ورقة الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، أُعيد النظر في تدخلات الأمم المتحدة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتنمية البشرية بهدف التركيز على الأنشطة الإنسانية، مثل تقديم المساعدة في مجالات الصحة والتعليم والصرف الصحي والتغذية. وتواصلت الأنشطة المضطلع بها في مجالات إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٤٥ - وبالنظر إلى البيئة السياسية السائدة، أرجأ فريق الأمم المتحدة القطري تقديم البرامج القطرية للفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومدَّد زمن إطار الأمم المتحدة الحالي للسلام والتنمية في غينيا - بيساو (إطار عمل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢) لفترة إضافية من سنتين تمتد حتى نهاية عام ٢٠١٤.

ياء – الإعلام

٤٦ – في تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت منظمة الدفاع عن وسائط الإعلام الدولية مراسلون بلا حدود عن قلقها إزاء التقارير الواردة عن ترويع صحفي مستقل فاضطُر إلى التخفي في الفترة الممتدة من أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ثم غادر البلد في وقت لاحق. ووجهت منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين انتقادا للضغط المزعوم الذي مارسته الحكومة الانتقالية وأدى إلى مغادرة رئيس مكتب تلفزيون RTP البرتغالي في بيساو، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. واستنادا إلى بعض مؤسسات الإعلام، فقد اضطُرَّ صحفيون إلى اللجوء إلى ممارسة قسط كبير من الرقابة الذاتية في تقاريرهم حفاظا على أمنهم في ظل أعمال التخويف المختلفة التي تقوم بها سلطات الأمر الواقع للحد من حرية التعبير وحرية الإعلام.

كاف – سلامة الموظفين وأمنهم

٤٧ – في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقع حوادث أمنية تؤثر على موظفي الأمم المتحدة، رغم زيادة عدد الجرائم الصغيرة. ولم توجه أي تهديدات مباشرة منظورة ضد الأمم المتحدة بوجه عام أو موظفيها على وجه الخصوص. واستمر إنفاذ جميع التدابير الأمنية المطبقة على موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها إنفاذا صارما.

لام – ملاحظات

٤٨ – يجب على أصحاب المصلحة السياسيين في غينيا – بيساو أن يواصلوا المناقشات التي شرعوا في إجرائها في نيويورك في الخريف الماضي على هامش الجمعية العامة. فالمسؤولية الأساسية تظل ملقاة على عاتق الأطراف الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو، وعلى هيئات المجتمع المدني والزعماء الدينيين وقوات الدفاع والأمن والمواطنين بوجه عام، لتهيئة الظروف اللازمة للعودة السريعة والمستدامة إلى النظام الدستوري. ويتطلب ذلك وضع خارطة طريق للفترة الانتقالية تشمل إجراء الانتخابات والتوصل إلى اتفاق يجمع طائفة عريضة من الأطراف بشأن الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وإعادة إطلاق برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

٤٩ – ولقد كان إيفاد بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى بيساو من ١٦ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر عملا مهما جاء في وقته المناسب، وإنني أتطلع

إلى تلقي توصيات البعثة. والأمم المتحدة على استعداد للتعاون مع شركائها في تنفيذ المبادرات التي تيسر إيجاد حلول مستدامة للأزمة، بما يتوافق والمعايير والمبادئ الدولية.

٥٠ - ومن دواعي القلق الشديد أن قوات الدفاع والأمن لا تزال غير خاضعة للرقابة والإشراف من سلطة مدنية، وأن بعض السياسيين يقومون بمحاولات مستمرة للتحكم في الجيش لأغراض طائفية؛ وهم بذلك يحولون دون أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية، الأمر الذي يتضح معه بجلاء أن الممارسة السياسية في البلد في حاجة ملحة إلى تغيير جذري، وأن قطاعي الأمن والقضاء لا بد من إصلاحهما.

٥١ - وبالإضافة إلى أعمال القتل خارج نطاق القضاء وعمليات تفتيش المنازل، تتحدث التقارير عن حالات أفراد يشتبه في ممارستهم أنشطة سياسية فيُهددون ويُختطفون ويُضربون ثم يُتركون في أماكن مجهولة في ضواحي العاصمة. ومرتكبو هذه الأعمال بعضهم بالزي العسكري وبعضهم الآخر بالملابس المدنية. وإنما هذه انتهاكات لحقوق الإنسان لا ينبغي السكوت عليها. ولذلك فإنني أحث سلطات الأمر الواقع في غينيا - بيساو على اتخاذ إجراءات سريعة لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة.

٥٢ - ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى معالجة العوامل الرئيسية المؤدية إلى عدم الاستقرار، بدأت منظومة الأمم المتحدة استعراضا للعمل الذي تقوم به في البلد كي تعيد مواءمة تدخلاتها في مجالات بناء الدولة وبناء السلام. وسيُسترشد في عملية الاستعراض هذه بالتوصيات النهائية التي ستصدرها بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، إضافة إلى التصدي للإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية. ولا مناص من تضافر الجهود للتغلب على الصعاب التي تواجه غينيا - بيساو.

٥٣ - تصل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو إلى نهايتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وبالنظر إلى التحديات المعقدة التي تواجه غينيا - بيساو، وحيث إن ممثلي الخاص الجديد في غينيا - بيساو، خوسيه راموس - أورتا، سيتولى مهمته الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١٣، أوصي بتمديد ولاية المكتب لفترة من ثلاثة أشهر، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، ليتسنى لممثلي الخاص أن يجري تقييماً للحالة في البلد. وبناء على هذا التقييم، سأقدم توصيات بشأن ولاية البعثة.

٥٤ - وأود أن أشيد بموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل بقيادة جوزيف موتابوبا، ممثلي الخاص المنتهية ولايته، وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، وكذلك بأعضاء المجتمع الدولي

ككل والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، لإسهامهم جميعاً دون توقف في جهود بناء السلام في غينيا – بيساو. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري للسيد موتابوبا لما بذله من جهود دؤوبة للإسهام في إحلال السلام وبسط الاستقرار في غينيا – بيساو في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، مضطلعاً بذلك في ظل ظروف سياسية وأمنية صعبة في كثير من الأحيان.